مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9422

الخميس، 21 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد حساني/السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الإمارات العربية المتحدة	السيد الصايغ
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيدة كولونا
	مالطة	السيد بورغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	موزامبيق	السيد فيرناندیز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد هاماموتو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة (S/2022/688)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا وأذربيجان وألمانيا وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد جوزيب بوريل فونتيس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (*تكلم بالإنكليزية*): في 19 أيلول/سبتمبر، أعلنت أذربيجان أنها شرعت في "أنشطة محلية لمكافحة الإرهاب في منطقة كاراباخ الاقتصادية" ردا على الوفاة المأساوية لمدنيين اثنين وأربعة من ضباط الشرطة في حوادث تتعلق بألغام أرضية، يُزعم أن القوات المسلحة الأرمينية قد زرعتها. ووفقا للبيانات الرسمية، أبلغت أذربيجان قوة حفظ السلام الروسية ومركز الرصد الروسي – التركي المشترك بأن أنشطتها تهدف إلى منع استفزازات واسعة النطاق من جانب قوات مسلحة أرمينية وتحييد هياكلها الأساسية العسكرية وضمان انسحابها واستعادة النظام الدستوري لجمهورية أذربيجان.

وقد أظهرت التطورات تصعيدا خطيرا في العمليات العسكرية، مع ورود تقارير عن اختراق القوات الأذربيجانية لخط التماس. ووردت أنباء عن وقوع إصابات، بما في ذلك بين السكان المدنيين، فضلا عن إجلاء آلاف الأشخاص داخل المنطقة. وقوة حفظ السلام الروسية، التي تكبدت هي نفسها خسائر، قد وثقت انتهاكات عديدة لوقف إطلاق النار. إن الأمم المتحدة، الغير متواجدة في ممر لاتشين ولا في المناطق الخاضعة لولاية حفظة السلام الروس، ليست في وضع يمكنها من التحقق من مختلف الادعاءات والمزاعم أو تأكيدها.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أذّكر بالقلق البالغ لدى الأمين العام إزاء استئناف الأعمال القتالية مؤخرا والتي أسفرت عن خسائر مأساوية في أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال. كما أن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك قد أعرب عن قلقه إزاء تأثير الاستخدام المتجدد للقوة المسلحة على المدنيين. وأشار إلى أنه من الأهمية بمكان العودة إلى عملية السلام والعمل على التوصل إلى اتفاق قائم على احترام حقوق الإنسان. ويحث الأمين العام جميع المعنيين على التقيد الصارم بوقف إطلاق النار لعام 2020، وفقا للبيان المشترك الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى مواصلة تنفيذ التزاماتهم، خاصة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد حدث هذا التصعيد في أعقاب تسليم شحنات من دقيق القمح والمواد الطبية الأساسية التي تشتد الحاجة إليها بشكل متزامن، في اليوم السابق، 18 أيلول/سبتمبر، عبر ممر لاتشين وطريق أغدام. ويذكر أعضاء المجلس أنه خلال الأشهر الماضية كانت مسائل حرية تنقل المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية تشكل مصدرا رئيسيا للتوتر وتبادل التصريحات الحادة بين باكو ويريفان. ولا يزال الأمين العام يشعر بقلق بالغ إزاء تأثير التصعيد على الحالة الإنسانية الهشة، ويدعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين بشكل عاجل ودون عوائق.

ونشير أيضا إلى شواغل اللجنة الدولية للصليب الأحمر إزاء الأثر الإنساني للأحداث الأخيرة على السكان الضعفاء أصلا في المنطقة. وبإشارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى محدودية فرص الحصول على السلع الأساسية والرعاية الصحية خلال الأشهر القليلة الماضية فهي ترى أن هذا الوضع سيُزيد على الأرجح من معاناتهم.

وينبغي النظر إلى تطورات الأيام القليلة الماضية في سياق النمط الأعم للانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار التي ظلت مستمرة. وننوه بالإعلان يوم أمس عن وقف الأعمال القتالية، مع بقاء الحالة على أرض الواقع غير مستقرة. ونعلم أيضا أن ممثلي السكان المحليين وحكومة أذربيجان، في خطوة إيجابية، قد اجتمعوا في وقت سابق اليوم لإجراء محادثات أولية.

وفي الختام، ندعو إلى وقف دائم وجدير بالثقة لجميع الأعمال القتالية. فمن شأن أي تصعيد متجدد أن يؤدي إلى مزيد من الخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية وإلى مزيد من الانتكاس لجهود السلام المدعومة دوليا. ويجب أن تكون الأولوية القصوى لحماية السكان المدنيين واحتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان الخاصة بهم. إن الحوار الحقيقي بين حكومة أذربيجان وممثلي المنطقة، إلى جانب المشاركة الكاملة في عملية التطبيع من جانب أرمينيا وأذربيجان، هو السبيل المستدام الوحيد للمضي قدما. وستظل الأمانة العامة على اتصال وثيق بجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة والأطراف المعنية، وهي على استعداد لدعم جهود السلام الجارية حسب الحاجة. كما أن الأمانة العامة مستعدة وجاهزة لإجراء تقييمات للاحتياجات الإنسانية، إذا أتيحت لها إمكانية الوصول، وتقديم المساعدة حسب الحاجة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لمعالي السيدة كاثرين كولونا، وزيرة الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية.

السيدة كولونا (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

طلبت فرنسا عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن نظرا لخطورة الحالة في ناغورنو – كاراباخ. فبعد أن حشدت أذربيجان أعدادا كبيرة من القوات والمعدات العسكرية لعدة أسابيع، قررت في 19 أيلول/سبتمبر شن عملية عسكرية واسعة النطاق، والتي حشدت لها موارد برية وجوية ضخمة وأثرت على السكان المدنيين. إنها عملية لا يمكن لأحد أن يعتقد أنها لم تكن متعمدة، حتى مع تكثيف الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي في اليوم السابق واستئناف إيصال المعونة الإنسانية لأول مرة منذ ثلاثة أشهر.

لقد أدانت فرنسا على الفور وبأكبر قدر من الحزم ذلك الهجوم غير المقبول والذي يتعارض مع مبدأ التسوية السلمية للنزاعات على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وفرنسا ليست وحدها في ذلك؛ فقد أعربت بلدان عديدة حول هذه الطاولة عن رفضها الواضح للعنف والتعسف ودعت أذربيجان إلى ضبط النفس والامتثال للقانون الدولي.

وكما كان يُخشى، فقد أسفرت نتائج تلك الأعمال عن خسائر فادحة للغاية، حيث تسببت في عدة مئات من الإصابات وعشرات الوفيات، بما في ذلك بين صفوف المدنيين، ومن بينهم العديد من الأطفال. لقد أُعلن يوم أمس عن وقف لإطلاق النار، وهو كان أمرا ضروريا. ومن الضروري أيضا أن يتم احترامه.

ليست السلامة الإقليمية لأذربيجان هي التي على المحك هنا. فلا أحد يجادل في ذلك، ولا أحد يهددها. إن الذي على المحك هو احتمال أن يتمكن السكان الأرمن في ناغورنو – كاراباخ من مواصلة العيش هناك مع احترام حقوقهم وتاريخهم وثقافتهم. ولا يمكن أن يوجد هذا الضمان حين يمارس الطرف الأقوى إكراها متعمدا على الأضعف، وحين يلوح في الأفق خطر التدخل العسكري الدائم، وحين تكون ناغورنو – كاراباخ هدفا لحصار مفروض منذ عدة أشهر الآن ويمنع الناس من الحصول على الغذاء والدواء والطاقة.

لقد أحاطت فرنسا علما بتصريحات الرئيس علييف أمس التي أكد فيها رغبته في العيش بسلام مع أرمن ناغورنو – كاراباخ والحفاظ على حقوقهم. وهذه الكلمات تلزم أذربيجان، التي تتحمل اليوم المسؤولية عن

مصير هؤلاء السكان. وإذا كانت أذربيجان مهتمة حقا بالتوصل إلى حل سلمي تفاوضي فعليها الآن أن تقدم ضمانات ملموسة. وعليها أن تشارك بحسن نية في المباحثات، وأن تستبعد أي استخدام للقوة أو أي تهديد باستخدامها، وتقبل أن الحوار يتعلق بالحقوق والضمانات لهؤلاء السكان، بدعم من المجتمع الدولي. ويجب عليها ضمان العفو عن القوات التي قبلت وقف إطلاق النار. كما يجب أن تسمح، دون تأخير ودون قيد أو شرط، باستئناف حركة المرور عبر ممر لاتشين، وفقا للأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية في 22 شباط/فبراير 2023، والذي أكدته المحكمة بعد ذلك. وأخيرا، يجب أن تقبل بوجود للمنظمات الإنسانية الدولية في ناغورنو – كاراباخ. والقيام بذلك أمر ضروري مع اقتراب فصل الشتاء. ومن دون تلك الضمانات، لا يمكن أن يكون هناك حل.

للأسف، هذه ليست المرة الأولى التي تنبه فيها فرنسا المجلس إلى خطورة الحالة في ناغورنو – كاراباخ. وليست هذه هي المرة الأولى التي تدعو فيها فرنسا المجلس إلى الاستنفار لتجنب وقوع مأساة إنسانية وتفاقم هذه الأزمة، التي تهدد بزعزعة استقرار منطقة جنوب القوقاز بشكل خطير. والأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة تؤكد ذلك: لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونغض الطرف عما يحدث حاليا في ناغورنو – كاراباخ، خشية أن نصبح متواطئين في النزوح الجماعي للسكان الذين تضرروا بالفعل بشدة. وكما يعلم المجلس، تشير عدة تقارير إلى أنه منذ يوم أمس، يستعد الكثيرون حاليا للمغادرة، في حين أن ما يقرب من 10 في المائة من سكان ناغورنو – كاراباخ قد نزحوا بسبب الهجوم الذي شنته أذربيجان في 19 أيلول/سبتمبر.

ويجب على المجلس أن يسهم بنشاط في حل الأزمة. ويجب أن يدافع عن مبادئ الميثاق والأمن الدولي بتقديم دعمه النشط لتحديد معالم الحل الجاري التفاوض بشأنه بين باكو وأرمن ناغورنو – كاراباخ. ويجب أن يعلن بوضوح عزمه على ضمان احترام القانون الدولي في جميع الأوقات وفي كل مكان ويجب أن يظل يقظا إزاء أي محاولة لجر أرمينيا إلى هذه الأحداث المأساوية واستخدامها كذريعة للتشكيك في سلامتها الإقليمية. وفي الأشهر الأخيرة، أظهر رئيس الوزراء باشينيان إحساسه بالمسؤولية ورغبته في وقف التصعيد والتزامه بالتوصل إلى حل تفاوضي مع أذربيجان، على أساس الاعتراف بالسيادة الإقليمية لكلا البلدين واحترامها، داخل حدود مُرسّمة بوضوح ومنزوعة السلاح. وفرنسا في حالة استنفار وستظل كذلك، في إطار المجلس كما في جميع المحافل ذات الصلة، من أجل إحلال السلام العادل والدائم في جنوب القوقاز لصالح جميع شعوب المنطقة. وفرنسا على استعداد للعمل مع جميع الذين يسعون إلى تحقيق نفس الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيان بورغ، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في جمهورية مالطة.

السيد بورغ (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

تشعر مالطة بقلق بالغ إزاء التصعيد العسكري الأخير من جانب أذربيجان ضد أرمن كاراباخ. وقد حدث ذلك بعد أسابيع قليلة فقط من دعوة مجلس الأمن إلى بذل جهود لتهدئة الحالة وإلى دخول جميع الأطراف في حوار بناء. وتشكل هذه الأعمال عقبة أمام السلام. وتدين مالطة أي عمل يعرض حياة المدنيين للخطر. وندعو مرة أخرى إلى حماية النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة. إن تهجير السكان المحليين والدمار والإصابات والخسائر في الأرواح نتيجة للعمل العسكري أمور تستحق الشجب. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى إيصال الدعم الإنساني العاجل دون عقبات إلى من هم في أمس الحاجة إليه.

ولن يؤدي الخطاب العدواني والخطير ونشر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة إلا إلى انعدام الثقة بين الأطراف. ولذلك، نحث الجانبين على الامتناع عن القيام بمثل هذه الحملات. وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار، تدعو مالطة إلى الوقف الفوري والكامل للأعمال القتالية وإلى احترام الاتفاق. ولا نزال نؤمن إيمانا راسخا بأن ضمان سلامة المدنيين وحقوقهم ورفاههم يجب أن يظل الأولوية المطلقة. وتحث مالطة أيضا الأطراف المعنية على الامتناع عن العنف والعودة إلى الحوار والدبلوماسية لضمان التوصل إلى تسوية سلمية للحالة.

وندعو جميع الأطراف إلى التواصل بحسن نية وتركيز الجهود على المناقشات البناءة والإيجابية، ونؤيد تأييدا تاما دور الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار على جميع المستويات.

ونؤكد مجددا دعمنا لسيادة وسلامة أراضي كل من أرمينيا وأذربيجان. ونشجع مرة أخرى جميع الأطراف بقوة على الالتزام بالحوار الشامل والمفاوضات من أجل تحقيق السلام الدائم. ونؤكد من جديد أن أي اتفاق سلام بين الطرفين يجب أن يحمي حقوق وأمن جميع شعوب المنطقة.

السيد الصايغ (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الأمين العام المساعد السيد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الشاملة بشأن التطورات الأخيرة. ونرحب بمشاركة أصحاب المعالي وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى في هذا الاجتماع.

يأتي اجتماعنا هذا في الوقت الذي يجتمع فيه قادة العالم هنا في نيويورك للتأكيد على الحاجة الملحة لتغليب الحوار والحلول السلمية للأزمات المشتعلة حول العالم، حفاظا على أمن وسلامة الشعوب ولنتمكن من تركيز العمل متعدد الأطراف على مواجهة التحديات المشتركة. ومن هذا المنطلق، ترحب دولة الإمارات بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في الإقليم يوم أمس بوساطة روسية، الأمر الذي يؤكد أن جميع الأطراف المعنية قد اختارت مسار التهدئة وخفض التصعيد.

ورغم وقف إطلاق النار، لا يفوتنا التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف بحماية المدنيين واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمنهم وسلامتهم في حال احتدام التوترات. ونقدر هنا الدور الذي اضطلعت فيه فرق حفظ السلام الروسية في توفير ملاذ آمن للمدنيين خلال الأيام الماضية، حيث نعرب عن بالغ أسفنا إزاء أرواح المدنيين التي فُقدت، وكذلك عن خالص تعازينا لعائلات أفراد حفظ السلام الذين سقطوا أثناء تأدية مهامهم.

كما نقدر تمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من إيصال المساعدات الإغاثية للمحتاجين بعد موافقة الأطراف المعنية. فمثل هذا النهج البناء يعد مثالا ناجعا على دور الحوار في تحقيق نتائج إيجابية للجميع، لا سيما من حيث التخفيف من معاناة المدنيين عبر تقديم المعونة الإغاثية اللازمة. ونرحب في هذا السياق بعمليات إيصال المساعدات الإنسانية مطلع هذا الأسبوع، وكذلك تقديم إمدادات طبية للمستشفيات في المناطق المتأثرة بالتصعيد.

وأخيرا، تشدد دولة الإمارات على ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار وتثبيته وأن تلتزم الأطراف المعنية بضبط النفس وتجنب أي أعمال تصعيدية، حفاظا على أرواح المدنيين وأمن واستقرار المنطقة التي لا تتحمل مزيدا من التداعيات الناجمة عن أي تصعيد جديد. ومن المشجع ما شهدناه اليوم من محادثات في ييفلاخ، حيث نأمل أن تساهم في تعزيز التفاهم بين كلا الجانبين. كما نؤكد على أهمية الامتثال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومنها احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول وحل النزاعات بالطرق السلمية. لقد أثبتت الأحداث الأخيرة هشاشة الأوضاع في المنطقة والحاجة الملحة إلى إجراء المزيد من الحوار على كافة المستويات لتمهيد الطريق نحو مستقبل يسوده السلام والازدهار لشعبي أذربيجان وأرمينيا.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على اطلاعه المجلس على آخر المستجدات. ونرحب على وجه الخصوص بمشاركة وزير خارجية أرمينيا ميرزويان ووزير خارجية أذربيجان بيراموف في مناقشة اليوم المهمة. ومن الجيد أن نراهما مرة أخرى اليوم – على الرغم من أننا نتمنى أن يكون ذلك في ظل ظروف مختلفة قليلا، بالطبع.

والمملكة المتحدة، شأنها شأن الآخرين حول هذه الطاولة، تشعر بالجزع إزاء الضغوط الهائلة التي يواجهها سكان ناغورنو كاراباخ. إن الاحتياجات الإنسانية في الميدان هائلة، وهي آخذة في الازدياد. ففي وقت سابق من هذا الأسبوع – كما سمعنا بالفعل من وزير الدولة في الإمارات العربية المتحدة – شعرنا جميعا بالتشجيع إزاء التطور الطفيف الذي حدث في حركة صغيرة النطاق للسلع الإنسانية، عبر ممر لاتشين وطريق أغدام إلى ناغورنو كاراباخ. بيد أن فرصة إحراز تقدم حدها إعلان أذربيجان بدء عملية عسكرية.

لقد حثت المملكة المتحدة، مع العديد من شركائنا، أذربيجان على إنهاء استخدامها للقوة، والامتناع عن المزيد من الأعمال التصعيدية، والأهم من ذلك، العودة إلى الحوار. ولئن كنا نسلم تماما بمسألتي السيادة والسلامة الإقليمية، فإن القوة العسكرية لا يمكن أن تستخدم لحل التوترات بين الطوائف. والحوار المباشر هو السبيل الوحيد لإيجاد سلام وحلول حقيقية ومستدامة. لذلك، من الحيوي الآن أن تستأنف المحادثات مع ممثلي أرمن كاراباخ على أساس خطة موثوقة لكفالة حقوق وأمن الجميع في المنطقة والسماح لهم بالعيش في سلام. وفي هذا الوقت على وجه الخصوص، يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تقدم أيضا مساعدة حيوية وحاسمة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية والطويلة الأجل.

ولن يؤدي استخدام العنف مرة أخرى إلا إلى تقويض التقدم المبدئي والهش نحو التوصل إلى اتفاق سلام مستدام بين أذربيجان وأرمينيا، ينبغي أن يستند إلى سيادة البلدين وسلامتهما الإقليمية، وهو ما يخدم بلا شك مصالح منطقة جنوب القوقاز بأسرها.

ترحب المملكة المتحدة، من جانبها، بإعلان وقف إطلاق النار بالأمس. ولذلك، نحث بقوة جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار ذاك، وإنهاء العنف، والدخول في حوار عاجل ومفتوح بشأن مستقبل آمن ومأمون لشعوب المنطقة. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، مساعينا الحميدة، وأن المملكة المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لدعم تلك العملية الحاسمة بأي طريقة ممكنة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

تشعر الولايات المتحدة بالجزع إزاء الحالة في ناغورنو كاراباخ بسبب الأعمال العسكرية المستمرة لأذربيجان، وندعو إلى وقف تلك الأعمال فورا. نحيط علما بالبيانات التي تفيد بتعليق العمليات العسكرية. وإذا تأكد ذلك، فإنه سيكون تطورا إيجابيا. ولكن في الوقت الراهن، لا تزال الحالة في الميدان مروعة، وإننا منزعجون جدا إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف ضد المدنيين. واسمحوا لي أن أكون واضحا: تقع على عاتق أذربيجان مسؤولية كفالة امتثال قواتها امتثالا صارما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقواعد التي تحكم سير الأعمال القتالية وحماية المدنيين والمعاملة الإنسانية للمقاتلين. وعلى أذربيجان أيضا التزامات وتعهدات دولية باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها.

وتدعو الولايات المتحدة الجانبين إلى كفالة تمكن المنظمات الإنسانية من توفير الغذاء والدواء والضروريات الأخرى، دون أي حواجز على الطرق، وضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، رحبنا بإيصال السلع الإنسانية على طول ممر لاتشين وطريق أغدام المؤدي إلى ناغورنو كاراباخ. وكانت تلك خطوة حاسمة إلى الأمام. ولكن من المخيب للآمال أن الأعمال العسكرية بدأت بعد يوم واحد من ذلك العمل الإيجابي لبناء الثقة.

إذ قالت أذربيجان علنا أنها ملتزمة بتخفيف حدة الحالة الإنسانية في ناغورنو كاراباخ وبتوفير إمكانية الحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الطبية، فضلا عن استعادة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه.

إن سكان ناغورنو كاراباخ يتطلعون إلينا في وقت حاجتهم. ومن جانبنا، قدمت الولايات المتحدة أكثر من 24 مليون دولار من المساعدات الإنسانية والإنمائية منذ عام 2020 استجابة للأزمة. وتعالج مساعداتنا انعدام الأمن الغذائي، ومتطلبات المياه والصرف الصحي، والرعاية الطبية، والاستعداد لفصل الشتاء، وحماية الطفل، والصحة العقلية، والدعم النفسي، وجهود الاستجابة لحالات الطوارئ. ولكن لنكن واضحين: إن الحل الوحيد للأزمة هو وضع حد للعنف وإقامة سلام دائم. وبينما يعمل الجانبان على تهدئة الوضع، نكرر التأكيد على أهمية بعثة دولية يمكن أن توفر الطمأنينة والثقة لسكان ناغورنو كاراباخ بأن حقوقهم وأمنهم سيحظيان بالحماية، بما يتفق مع البيانات العامة لأذربيجان.

وتواصل الولايات المتحدة العمل مع كل من القيادتين الأذربيجانية والأرمينية على أعلى المستويات سعيا إلى إيجاد حل دائم للحالة في ناغورنو كاراباخ. فلنعمل معا للنهوض بالسلام والعدالة للجميع.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة، في هذا الوقت الحاسم، بحضور معالي وزيري خارجية كل من أرمينيا وأذربيجان. أود أيضا أن أنوه بحضور الممثلين الرفيعي المستوى الآخرين هنا اليوم.

تشعر سويسرا بقلق عميق إزاء العمليات العسكرية التي شنتها أذربيجان في وقت سابق من هذا الأسبوع. إذ يضع ذلك التطور عبئا إضافيا على كاهل السكان المدنيين في منطقة ناغورنو كاراباخ، التي تعاني بالفعل من حالة إنسانية صعبة جدا. تحيط سويسرا علما بوقف إطلاق النار الذي أعلن أمس وتدعو إلى وقف دائم للأعمال القتالية على أرض الواقع. إن استخدام القوة لحل النزاعات أمر غير مقبول.

على الرغم من أن الأعمال القتالية قد توقفت على ما يبدو، فإن الحالة لا تزال هشة. وفي هذا الوقت من عدم اليقين، يجب التأكيد بشكل أكثر وضوحا على الالتزامات بموجب القانون الدولي. ويجب احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات، دون قيد أو شرط. ونشعر بالحزن إزاء التقارير التي تفيد بوقوع إصابات في صفوف المدنيين. ولا تزال حماية السكان المدنيين والجرحى والمرافق الطبية ذات أهمية قصوى.

نكرر أيضا التأكيد على ضرورة أن تتمكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من الاضطلاع بمهامها المحايدة، ووجوب تيسير إيصال المعونة الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى السكان المحتاجين. ولئن كنا نشعر بالارتياح إزاء التطورات الإيجابية المتعلقة بالقوافل الإنسانية التي تستخدم ممر لاتشين وطريق أغدام في وقت سابق من هذا الأسبوع – كما ذكر كثيرون آخرون هنا اليوم – فلا بد من الحفاظ على إمكانية الوصول. ندعو الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب الإعلان الثلاثي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وقرارات محكمة العدل الدولية، من بين قرارات أخرى.

خلال الأيام الماضية، كرر الكثيرون منا في الأمم المتحدة تأكيد التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبالأمس تحديدا، فعل ذلك رئيس سويسرا وكثيرون آخرون في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.9421). ولذلك، يجب أن نكفل ألا نقتصر على الكلمات العابرة، بل أن نسعى إلى الوحدة التي تمكننا من العمل لصالح احترام القانون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات. ويجب تحقيق سلام دائم بين أرمينيا وأذربيجان من خلال الحوار المستمر على طاولة المفاوضات. ولا بد أن يقوم السلام على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية وحماية حقوق الأقليات. والأمر متروك للجميع، بما في ذلك الجهات الفاعلة المؤثرة في المنطقة، للالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني والحلول السلمية. وستلتزم سويسرا بتحقيق ذلك الهدف وتظل متاحة للطرفين، إذا رغبا في ذلك.

وإذ نردد كلمات الأمين العام في ندائه إلى الجمعية العامة (انظر A/78/PV.4)، دعونا لا نتخلى عن الدبلوماسية في هذه اللحظة الحاسمة. من الضروري للغاية أن تستأنف أذربيجان وأرمينيا عملية السلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة حول ناغورنو – كاراباخ. ونلاحظ مشاركة وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان في الاجتماع.

في 19 أيلول/سبتمبر، حدث تصعيد حاد للمواجهة العسكرية في ناغورنو – كاراباخ. وساءت الحالة الإنسانية. وكانت هناك مخاطر من حدوث زيادة حادة في عدد اللاجئين. وقد أدي القتال إلى سقوط وفيات بين المدنيين. ومما يؤسف له، أن حفظة السلام الروس مرة أخرى تكبدوا وطأة الهجوم أثناء أداء مهمتهم. ونتيجة للقصف، سقط منهم عدد من الضحايا. وقد أحطنا علما باستعداد الجانب الأذربيجاني لإجراء تحقيق شامل في المأساة على الفور وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وعلى الرغم من الحالة المعقدة، تواصل وحدة حفظ السلام الروسية تنفيذ مهمتها بضمير حي وبذل كل ما في وسعها لحماية السكان المدنيين. ومنذ اللحظة التي استؤنف فيها القتال، ظلت قيادة وحدة حفظ السلام الروسية على اتصال بممثلي أرمن كاراباخ والسلطات الأذربيجانية، وهي تتخذ بنشاط خطوات لوضع حد فوري لإراقة الدماء والقتال، فضلا عن ضمان التقيد بالقانون الإنساني للمدنيين المسالمين. وتم إجلاء حوالي 000 5 مدني، بينهم أكثر من 000 1 طفل، من المناطق الأكثر خطورة. وجرى توفير المأوى للناس في معسكر قوات حفظ السلام التابعة لنا، حيث تم حمايتهم من نيران المدفعية وقذائف الهاون. وقدمت المساعدة الطبية للجرحى، وتم توفير السكن المؤقت والطعام الساخن.

وبوساطة نشطة من وحدة حفظ السلام الروسية، في 20 أيلول/سبتمبر تم التوصل إلى اتفاق: حول وقف كامل للقتال يبدأ في الساعة 13/00 من نفس اليوم، على أن تبدأ قي 21 أيلول/سبتمبر المفاوضات بين ممثلي السكان الأرمن في ناغورنو – كاراباخ والسلطات المركزية في أذربيجان. واليوم، تجرى المفاوضات في مدينة يفلاخ بمشاركة وتنسيق حفظة السلام الروس. والأولوية المطلقة هي عدم السماح باستئناف القتال وتوجيه الحالة للعودة إلى المسار السياسي والدبلوماسية.

والاتحاد الروسي يواصل القيلم بدور ريادي في عملية الإسهام في تطبيع العلاقات بين أذربيجان وأرمينيا، وهو مهتم أكثر من أي جهة أخرى بحل الأزمة في أقرب وقت ممكن. وأجرى رئيس الاتحاد الروسي محادثات مع رئيس وزراء أرمينيا، السيد نيكول باشينيان، ورئيس أذربيجان، السيد إلهام حيدر أوغلو علييف. وخلال تلك المحادثات، أُعرِب عن الأمل في أن تبذل الجهود لضمان اتجاه الحالة نحو خفض التصعيد والاستقرار. ونعتقد أن الهدنة الأرمينية – الأذربيجانية ينبغي أن تقترن بضمانات موثوقة وواضحة للأمن واحترام حقوق الإنسان لسكان ناغورنو – كاراباخ، على أساس المبادئ الدولية المقبولة عالميا.

وقد وضعت سلطات يريفان إطار المعايير ذات الصلة لحل النزاع في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وأيار/مايو 2023 عندما اعترفت، في مؤتمرات القمة التي عقدت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، بأن كاراباخ جزء من أذربيجان. وفي الوقت نفسه، في الإعلانات الختامية لمؤتمرات القمة تلك، التي وافقت عليها يريفان، فإن موضوع الحاجة إلى ضمان حقوق وأمن السكان الأرمن في كاراباخ بشكل مناسب قد حذف بكل بساطة للأسف. ونتوقع أن تسفر الاتصالات بين باكو وستيباناكيرت – خانكيندي عن نتائج وأن تتيح اتخاذ تدابير على الفور لتخفيف حدة الحالة الإنسانية في المنطقة وكفالة الاستقرار في الحياة اليومية لسكان ناغورنو – كاراباخ.

وسنسهم في تحقيق ذلك بكل طريقة ممكنة. ونحتاج إلى وضع خريطة طريق تدريجية لإدماج سكان ناغورنو – كاراباخ في النظام الدستوري لأذربيجان، مع ضمانات واضحة لحقوقهم وأمنهم. وستلقى تلك العمليات دعما نشطا من حفظة السلام الروس. إن أمن وحقوق أرمن ناغورنو – كاراباخ لهما أهمية رئيسية. وموقفنا يتمثل في أن مجموعة الإعلانات الثلاثية على أعلى مستوى التي صدرت بين عامي 2020 و 2022 أرست الأساس القانوني لعملية التطبيع الأرمني الأذربيجاني وأنها لا تزال الحل الحقيقي المستدام الوحيد للصراع في جنوب القوقاز. كما أنه لا يوجد بديل لوحدة حفظ السلام الروسية. ونعتزم المساعدة في استئناف العمل في أقرب وقت ممكن بشأن جميع ركائز التطبيع التي اتفق عليها القادة الثلاثة، بما في ذلك وضع اتفاق سلام، وإلغاء حظر وسائل النقل والاتصال، وتعيين الحدود، وإقامة اتصالات إنسانية بين الشعبين المتجاورين.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية كما أشكر فرنسا على طلبها عقد هذه الجلسة. وأرحب بمشاركة وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان.

ونأسف بشدة للتوترات المتصاعدة والخسائر في الأرواح البشرية، المدنية والعسكرية على السواء، الناجمة عن العنف يوم الثلاثاء الماضي في ناغورنو – كاراباخ. وتتضامن البرازيل مع أسر الضحايا والجرحى. ونأسف بشدة للقتلى والجرحى في صفوف حفظة السلام الروس. وندين

اللجوء إلى الإجراءات الانفرادية. إن الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان، والتي أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا، بما في ذلك، كما قلت، المدنيين وحفظة السلام الروس، عرضت للخطر الاستقرار الهش الذي تحقق بعد وقف إطلاق النار لعام 2020. ونرحب بوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه أمس ونحث الطرفين على السعي إلى حماية حقوق وأمن السكان المدنيين وتجنب المزيد من التصعيد.

وتؤكد البرازيل مجددا دعمها لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية. نحن نفهم أن الأزمة الحالية هي جزء من نزاع شمل أجيالا وكلف حياة الآلاف، مما عمق الاستياء وانعدام الثقة بين المجتمعات. ومع ذلك، من الضروري تجنب منطق الانتقام الذي كان سائدا في الماضي في كثير من الأحيان، وكذلك الامتناع عن محاولات تغيير الوضع السياسي بالقوة.

ونكرر الدعوة إلى إعادة فتح ممر لاتشين بالكامل. ويجب أن يحصل السكان المدنيون على الغذاء والدواء دون عوائق، ويجب ألا يتعرضوا بعد الآن لانقطاع إمدادات الطاقة والخدمات الأساسية. ونحث جميع الأطراف على استكشاف آليات لمنع العزلة والمزيد من التوترات والاشتباكات. وكان إيصال المساعدة الإنسانية من جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، عبر ممر لاتشين وطريق أغدام في وقت سابق من هذا الأسبوع، علامة إيجابية وينبغي المضي قدما دون عوائق. ولن يتحقق السلام الدائم إلا بالدبلوماسية والمفاوضات القائمة على القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتُذكِّر البرازيل بالإعلان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وتؤكد مجددا دعمها لجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية. وتحيط إكوادور علما بالرسالتين الواردتين من أرمينيا وأذربيجان بشأن الحالة اللتين عممتا مؤخرا في مجلس الأمن، وترحب بوزيري الخارجية الحاضرين في القاعة.

إن أحداث 19 أيلول/سبتمبر، التي أودت بحياة اثني عشر شخصا وأجبرت الآلاف على الفرار من ديارهم، أحداث مؤسفة. ولا يوجد عذر لاستخدام القوة العسكرية انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتتعارض هذه الأعمال مع التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ويجب تنفيذ وقف إطلاق النار الذي أعلن مؤخرا تنفيذا كاملا على أرض الواقع وأن يكون وسيلة لتهدئة التوترات بغية تحقيق الضمانات اللازمة للأمن والاستقرار لسكان المنطقة.

وفي جلسة سابقة، استرعى وفدي انتباه المجلس إلى المشكلة المتعلقة بحرية التنقل في ممر لاتشين. وأشرنا إلى الحالة الإنسانية الخطيرة والتهديد الكامن للأمن في تلك المنطقة (انظر S/PV.9397). وفي ذلك الصدد، يظل تيسير الوصول غير المقيد للمعونة الإنسانية أمرا أساسيا للحيلولة دون تدهور الحالة بالنسبة للسكان المدنيين.

وتدعو إكوادور الأطراف إلى استئناف الحوار والمفاوضات بشكل نهائي في جميع الأطر وبمبادرات وأدوات تمكن من التوصل إلى حل سلمي وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يتضمن أي اتفاق الضمانات اللازمة الرامية إلى حماية السكان الذين يعيشون في تلك المنطقة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وتشجع إكوادور المجلس على ضمان أن تسفر عمليات الحوار عن إقامة سلام نهائي على أساس المفاوضات الدبلوماسية بين الأطراف.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. ونرحب بحضور وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان وممثلين آخرين رفيعي المستوى في جلستنا اليوم.

وقد أحاطت الصين علما بالرسالتين المرسلتين من أرمينيا وأذربيجان إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، على التوالي، ولاحظت أن الأمين العام المساعد ينتشا أبلغنا من فوره بأن الطرفين

المعنيين توصلا أمس إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة روسية. ونحن نتابع التطور الحالي للحالة ونأمل أن ينفذ الطرفان اتفاق وقف إطلاق النار، حتى تعود الحالة إلى الهدوء والاستقرار.

ونعرب عن تعازينا لفقدان حفظة السلام الروس الذين تعرضوا للهجوم. لقد واصلوا أداء مهامهم في ظل ظروف صعبة. وكان ينبغي ضمان سلامتهم وأمنهم الشخصيين.

أرمينيا وأذربيجان جارتان لا تستطيعان الانتقال من مكانهما. إن حل النزاعات من خلال الحوار والتشاور لن يخدم المصالح الأساسية لكلا البلدين فحسب، بل سيساعد أيضا في حماية السلام والاستقرار الإقليميين بشكل مشترك.

وفي العديد من مداولات مجلس الأمن السابقة، دعت الصين باستمرار إلى أن يحافظ البلدان على الهدوء وضبط النفس لتجنب تصعيد الحالة والخسائر البشرية وتدهور الحالة الإنسانية.

ونحن ندعم البلدين في مواصلة بناء الثقة المتبادلة من خلال وساطة الأطراف المعنية للالتقاء في منتصف الطريق وحل النزاعات بينهما بشكل مناسب وفقا للقانون الدولي المعترف به والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية. وتؤيد الصين جميع الجهود الدبلوماسية التي ستساعد على تحقيق ذلك الهدف وستؤدي أيضا دورا بناء لتحقيق تلك الغاية.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، وأن نشكر فرنسا على عقد هذه الجلسة بشأن التطورات الأمنية الأخيرة في منطقة ناغورنو – كاراباخ. كما نعرب عن امتناننا للأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته. ونرحب في هذه الجلسة بوزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان ونأمل أن تساعد مداولات المجلس على تعزيز تصميم البلدين على التوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع الذي طال أمده.

إن العملية المحلية لمكافحة الإرهاب التي نفذتها أذربيجان في ناغورنو – كاراباخ قبل يومين، في 19 أيلول/سبتمبر، وما نتج عنها من خسائر مثيرة للقلق، تذكرنا بالسلام الهش في المنطقة والخطر الكامن للاضطرابات المأساوية، كما شهدنا مرتين في الماضي.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن عميق تعاطفنا مع أسر وأحباء أولئك المدنيين وحفظة السلام الروس الذين فقدوا أرواحهم للأسف وبلا داع.

وننظر بإيجابية إلى الأنباء الأخرى عن التوصل إلى ترتيب لوقف إطلاق النار في غضون يوم واحد من العملية، ونضم صوتنا إلى النداءات التي وجهت في المجلس وفي المناقشة العامة للجمعية العامة من أجل الوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية العسكرية. إن تصعيد التوترات في ناغورنو – كاراباخ أمر لا تستطيع قارة أوروبا وبقية عالمنا تحمله في هذا الوقت الذي يتسم بانعدام الأمن العالمي الهائل والاضطرابات السياسية.

والظروف الأمنية السائدة مقلقة، ولكنها تبرز استمرار الحاجة إلى الدعم الدولي والإقليمي لتدابير بناء الثقة لاستكمال عمليات السلام السياسية الجارية. ونشجع جميع الأطراف بقوة على ممارسة ضبط النفس وسط التوترات المتصاعدة والتعاون مع وحدات حفظ السلام الروسية في إطار الترتيبات المتفق عليها سابقا.

وإذا أريد لإعادة إدماج ناغورنو – كاراباخ في المستقبل مع بقية أذربيجان أن تنجح، فإننا نعتقد أن النهج يجب أن يكون تصالحي وغير تصادمي. ولذلك، نحث جميع المعنيين على وقف جميع الأعمال التي تعزز انعدام الثقة والسعي إلى السير على طريق الحوار بحسن نية.

ونود أيضا أن نشدد على أنه بينما تواصل السلطات المناقشات بشأن الطريق إلى الأمام، ينبغي ألا يسمح للتطورات الأخيرة بأن تعرقل ترتيبات وقف إطلاق النار السابقة والتقدم نحو تسوية شاملة وتطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان، بما في ذلك تعيين وترسيم الحدود.

ويذكر المجلس أنه في كانون الأول/ديسمبر 2022، عندما أغلق ممر لاتشين لأول مرة، وفي جلسات لاحقة بشأن هذا الموضوع، أعرب وفدي عن قلقه إزاء التداعيات الإنسانية المحتملة. وبعد مرور

تسعة أشهر، ومع اقتراب موسم الشتاء، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء مصير الآلاف، ولا سيما النساء والأطفال، الذين لا يزال وصولهم إلى المعونة المنقذة للحياة والإمدادات الطبية وغيرها من الضروريات الحيوية يتضاءل بشكل كبير. ولذلك، نكرر نداءنا من أجل وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، فضلا عن حرية حركة الأشخاص والبضائع التجارية والنقل على طول ممر لاتشين والطرق الأخرى المحددة. ونؤكد من جديد، تمشيا مع القانون الدولي، أنه يجب حماية وصون حقوق وحريات جميع سكان ناغورنو – كاراباخ، بدون أي اعتبارات عرقية أو أي شكل آخر من أشكال التمييز.

وفي الختام، نحث المجلس على تقديم الدعم الموحد لسلام شامل ودائم حقا لناغورنو – كاراباخ ونطلب إلى المجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر الرئاسة الألبانية على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضا الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الهامة. ونرحب بمشاركة وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان في هذه الجلسة.

تشعر موزامبيق بقلق عميق إزاء تصاعد العنف العسكري الذي وقع في منطقة كاراباخ بأذربيجان في 19 أيلول/سبتمبر، والذي أسفر عن العديد من القتلى ومئات الجرحى، بمن فيهم السكان المدنيون.

ونعرب عن تعازينا القلبية على الأرواح التي أزهقت، بما في ذلك أرواح حفظة السلام الروس.

ونأسف لأن العنف طغى على الحوار بعد النداءات المتكررة من المجلس والمجتمع الدولي بشكل عام، مما أضر بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام بين جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان.

يؤدي ما حدث إلى تفاقم معاناة ويأس السكان المحليين الذين يواجهون أزمة إنسانية خطيرة، كما ذكرت المديرة ووسورنو من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في إحاطتها الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.9397).

إن ميثاق الأمم المتحدة لا لبس فيه فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوتنا للأطراف إلى إنهاء العنف وتفضيل الحوار الحقيقي لتحقيق السلام الدائم.

وترحب موزامبيق باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 20 أيلول/سبتمبر بين حكومة أذربيجان وممثلي سكان ناغورنو – كاراباخ، بوساطة بعثة السلام التابعة للاتحاد الروسي في ناغورنو – كاراباخ. ونحث على الامتثال الصارم لها. كما نحثّ الأطراف على الامتثال الكامل للاتفاق الثلاثي المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الذي يعلن، من بين أمور أخرى، وقف إطلاق النار ونهاية جميع الأعمال العدائية في النزاع.

ويجب الحفاظ على الجهود المتضافرة للأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية وتنشيطها بغية إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وينبغي أن تسود الجهود السياسية والدبلوماسية لإيجاد حل ملائم ومقبول بصورة متبادلة، مما يضمن صون السلام والاستقرار في كلا البلدين وفي المنطقة.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته.

اندلع القتال في منطقة كاراباخ في يوم الثلاثاء الماضي، مما تسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى ونزوح الناس. وقد وقعت هذه الأحداث حتى في الوقت الذي أظهر فيه استئناف القوافل الإنسانية في الأسابيع الأخيرة في المنطقة علامات مشجعة على وقف التصعيد.

إن استخدام القوة المسلحة لا يؤدي إلا إلى تعقيد الحل السياسي للأزمة وتفاقم الحالة الإنسانية في المنطقة. ومن الواضح أن وجود قوات عسكرية على خط التماس يشكل مصدراً دائماً للتوتر الذي يغذي القتال. يجب أن نبذل كل ما في وسعنا، بعد ثلاث سنوات من القتال المميت في عام 2020، لتجنب اتخاذ خطوة إلى الوراء.

ويؤكد بلدي مجدداً على أن الحل السياسي، القائم على سيادة القانون، ولا سيما تنفيذ الاتفاق الثلاثي لعام 2020، هو البديل الوحيد

لإنهاء دورات العنف المميتة هذه، وتنفيذ وقف إطلاق النار وإيجاد وضع دائم للحالة. ويجب أن تظل القنوات الدبلوماسية مفتوحة، ويجب على الشركاء ذوي النفوذ في المنطقة أن يضاعفوا التزامهم بالحفاظ على الاتصالات، بغية التوصل إلى حل سياسي.

ويأمل بلدي أن يؤدي اتفاق وقف إطلاق النار الموقّع أمس والمفاوضات الجارية إلى إحلال السلام في كاراباخ وضمان احترام سيادة كل طرف من الطرفين وسلامته الإقليمية. ويرحب بلدي بعلامة التهدئة هذه ويدعو الطرفين إلى احترامها.

وفي الختام، أدعو الطرفين إلى تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين، دون قيود أو تسييس. ونكرر أيضاً نداءنا إلى الطرفين بعدم تأجيج التوترات بإثارة المخاوف التاريخية وخطاب الكراهية والشعارات الرنانة العدائية، بل أن يبنيا، بدلاً من ذلك، على ما يوحدهما من أجل السلام الدائم والرخاء المشترك.

السيد هاماموتو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. اجتمع أعضاء الأمم المتحدة هذا الأسبوع لمناقشة السلام والأمن الدوليين. وقد تكلمنا عن سبل وضرورة تعزيز التعاون الدولي. وقد أعربنا عن ثقتنا في تعددية الأطراف.

وفي خضم هذه المناقشات، نُفذت أنشطة عسكرية في ناغورنو – كاراباخ. ثم أعربت اليابان عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة ودعت بقوة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وإلى وقف أذربيجان لأنشطتها العسكرية. وأي تغيير من جانب واحد يؤدي إلى تفاقم الحالة هو أمر غير مقبول.

واعتباراً من 20 أيلول/سبتمبر، تم التوصل إلى اتفاق لتعليق الأنشطة العسكرية. وعلى الرغم من توقف المواجهة العسكرية، لا يزال الوضع غير مؤكد. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقي الحالة على أرض الواقع قيد نظره بغية تمكينه من أن يكون له تأثير إيجابي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لمجلس الأمن أن يبقي الحالة الإنسانية في ناغورنو – كاراباخ قيد نظره بصفة خاصة. ويجب أن تكون حماية سبل العيش المحلية على رأس الأولويات. ويجب ألا تتعرض حياة أكثر الفئات ضعفاً للخطر، بمن فيهم المرضى والمصابون بالأمراض المزمنة والمسنون والنساء والأطفال. ويجب ألا تعترض العوائق وصول المساعدات الإنسانية من جانب المنظمات الدولية لحماية أمن واحتياجات السكان المحليين.

إن تسوية النزاع بين أذربيجان والأطراف ذات الصلة أمر حاسم للسلام والاستقرار في منطقة القوقاز. والحوار بينهما أمر بالغ الأهمية. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى حل قضاياها بالوسائل السلمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية وشؤون أوروبا في جمهورية ألبانيا.

وأشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

قبل أسبوع، رحبنا بشحن السلع الإنسانية إلى سكان منطقة كاراباخ، على طول ممر لاتشين وطريق أغدام. وتولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملية التسليم. وقد أبرزنا من قبل أنه يجب استكشاف كل إمكانية استكشافاً كاملاً عندما يتعلق الأمر بالجهود الإنسانية. ويسرنا أن الحال كذلك، حيث كان هناك مؤشر على الحاجة إلى زيادة تدفق الإمدادات الإنسانية.

وبعد يومين فقط من تدهور الحالة، كانت التقارير عن الاشتباكات العسكرية مثيرة للقلق، بما في ذلك الخسائر في الأرواح، على الرغم من أننا كنا ندرك هشاشة الحالة. لقد تابعنا بقلق التطورات الأخيرة على أرض الواقع. وكما هو الحال عادة، تختلف الحجج التي يقدمها الجانبان اختلافاً حاداً. وبينما نكرر التأكيد على أن المواجهة والنزاع يشكلان دائماً خياراً سيئاً، فإننا نجدد دعوتنا للأطراف إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين والحفاظ على المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية. وهذه ليست أموراً مهمة فحسب، بل هي أيضاً التزامات بموجب القانون الدولي. وندعو إلى ضبط النفس والهدوء والسلام والحوار.

وندرك أنه قد تم بالأمس التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لإيقاف الأعمال العسكرية. إنه انتصار للعقلانية، ويجب أن يستمر. ونحث كلا الجانبين على أن يظلا ملتزمين بالاتفاق وأن يتجنبا أي تصعيد آخر. ونؤيد تأييداً تاماً الجهود المبذولة بين أرمينيا وأذربيجان

لحل المسائل التي طال أمدها وتحقيق سلام كريم ودائم. وينبغي تكثيف عملية التطبيع ومواصلة المفاوضات بشأن معاهدة السلام التي جرت خلال الأشهر الماضية في الولايات المتحدة وبروكسل وعواصم أوروبية أخرى.

ومن المشجع جداً أن زعيمي أرمينيا وأذربيجان أكدا من جديد علناً التزامهما بإعلان ألما – آتا لعام 1991 وبالسلامة الإقليمية للبلدين. ويشكل الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أساساً متيناً لمعالجة النزاع وحله بالوسائل السلمية. وينبغي للبلدين أن يستفيدا من استعداد المجتمع الدولي وجهوده المخلصة لإيجاد حل عادل وسلمي للمسائل المعلقة.

ونرحب بالاجتماع الذي عقد في بيفلاخ اليوم بين ممثلي حكومة أذربيجان المركزية وممثلي المنحدرين من أصل أرميني الذين يعيشون هناك. والنتائج الأولية مشجعة. وإنه لأمر إيجابي جدا أن اتفق الجانبان على توفير إمدادات الوقود لنظم التدفئة الخاصة برياض الأطفال والمدارس، فضلا عن الخدمات الطبية للطوارئ وخدمات مكافحة الحرائق والدعم الإنساني. ونشجع الطرفين بقوة على الاستفادة من ذلك والمضي قدما في إيجاد حلول مناسبة ومقبولة للطرفين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آرارت ميرزويان وزير خارجية أرمينيا.

السيد ميرزويان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة الحالة الأمنية والإنسانية في ناغورنو – كاراباخ الناجمة عن الهجوم العسكري غير المبرر والمخطط له بعناية من جانب أذربيجان.

بينما تنعقد الدورة الثامنة والسبعون للجمعية العامة ويجتمع كل أعضاء المجتمع الدولي هنا للبحث عن سبل لصون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وبينما نتكلم جميعا عن حتمية إدانة استخدام القوة ومنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية الناجمة عن الكوارث من صنع الإنسان، وبينما يأتي كل منا إلى هنا للإسهام في تحقيق السلام في منطقته، شنت أذربيجان هجوما آخر واسع النطاق في جنوب القوقاز في 19 أيلول/سبتمبر على شعب ناغورنو – كاراباخ في انتهاك صارخ للقانون الدولي والبيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. لقد تعرضت كامل أراضي ناغورنو – كاراباخ وستيباناكيرت وغيرها من المدن والمستوطنات بالمعنى الحرفي للكلمة لقصف مكثف وعشوائي، استُخدمت فيه القذائف والمدفعية الثقيلة والطائرات والمركبات الجوية القتالية المسيرة، بما في ذلك الذخائر العنقودية المحظورة. وتُبين شدة الهجوم وقسوته أن النية تتمثل في الانتهاء من التطهير العرقي للسكان الأرمن في ناغورنو – كاراباخ.

وتكشف نتائج العملية العسكرية الواسعة النطاق بوضوح عن طبيعتها البشعة. ومع ذلك، فإن هذه النتائج أولية جدا بالنظر إلى أنه من خلال الهجمات المحددة الأهداف على البنى التحتية الحيوية، مثل محطات الكهرباء وخطوط ومحطات الهاتف والبنية التحتية للإنترنت، انقطع السكان تماما عن بعضهم بعضا ولم يكن بوسعهم الإبلاغ عن الحالة على أرض الواقع بصورة آنية. وعلاوة على ذلك، تسيطر القوات الأذربيجانية على الطرق الرئيسية في ناغورنو – كاراباخ، مما يجعل من المستحيل زيارتها والحصول على معلومات على أرض الواقع. وحتى الآن، تأكد مقتل أكثر من 200 شخص وجرح 400 آخرين، بمن فيهم نساء وأطفال من السكان المدنيين، وهو ما أكدته اليوم أيضا وزارة الخارجية الأذربيجانية. ونزح أكثر من 000 10 شخص، بمن فيهم نساء وأطفال ومسنون، قسرا عن ديارهم وهم يعيشون بلا مأوى أو غذاء أو غير ذلك من أسباب العيش. وتفرق شمل آلاف الأسر. وفي ضوء وجود قرابة 000 20 نازح آخرين من حرب عام 2020، فمن الواضح أن هناك احتياجات إنسانية هائلة على أرض الواقع.

ولا يزال الناس يتضورون جوعا بسبب النقص الحاد في الغذاء الذي يفرضه الحصار المستمر منذ 10 أشهر. وأصيب نظام الرعاية الصحية بالشلل. فقد انقطعت الكهرباء عن المستشفيات وهناك نقص حاد في الأدوية. بل أن الناس حُرموا من فرصة تلقي الإسعافات الأولية. فمن دون وقود، لا يمكن لسيارات الإسعاف أن تعمل لنقل الجرحى إلى المستشفيات. والصور الواردة من ناغورنو – كاراباخ

صادمة حقا – نساء وأطفال ومسنون تُركوا من دون مأوى أو طعام وأمهات يحاولن يائسات العثور على أطفالهن المفقودين وزوجات يبكين خوفا من أن تزج أذربيجان بأزواجهن في السجون. من الصعب تصديق أن كل ذلك يحدث اليوم، على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، وليس قبل 100 عام. وتعج منتديات وسائل التواصل الاجتماعي بمشاركات لأشخاص أرمن من ناغورنو – كاراباخ يبحثون عن أطفالهم أو أقاربهم. لقد وجد الأطفال أنفسهم دون سابق إنذار يعيشون في الملاجئ أو حتى في الشوارع، وهم يبكون بحرقة ويطلبون من والديهم أخذهم إلى المنزل، غير قادرين على إدراك أنه لم يعد لديهم منزل يعودون إليه.

وخلال القصف، فُقد صبي يبلغ من العمر 8 سنوات في إحدى مستوطنات ناغورنو – كاراباخ. وقُتل شقيقه البالغ من العمر 10 سنوات، ولم يتسن حتى نقل جثته من القرية. وأصيب الأخ الآخر. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة وهناك العديد من الحالات الأخرى. وفي نظر أذربيجان، فإن هؤلاء الأطفال إرهابيون وقد استهدفت أفعال أذربيجان وصواريخها ومركباتها المدرعة ومدفعيتها وطائراتها المسيرة أولئك الأطفال وآباءهم وأجدادهم. وتعج مواقع وسائل التواصل الاجتماعي الأذربيجانية بدعوات تطالب بالعثور على الأطفال والنساء المفقودين واغتصابهم وتقطيعهم وإطعامهم للكلاب. ويشارك مستخدمون أذربيجانيون لوسائل التواصل الاجتماعي على المنصات الإلكترونية الملفات الشخصية لنساء أرمنيات من ناغورنو – كاراباخ، ويراهنون على من سيغتصب هؤلاء النساء عندما تعتقلهم أذربيجان.

لقد كان هذا متوقعا؛ وكانت هناك علامات واضحة. وما برحنا ندق ناقوس الخطر لفترة طويلة حتى الآن. ورفض المجتمع الدولي أن يأخذ الأمر على محمل الجد بما فيه الكفاية. لقد جاء العدوان الحالي تتويجا لحصار دام 10 أشهر لممر لاتشين ولفرض تجويع قسري على شعب ناغورنو – كاراباخ. وكان النقص الحاد في الأغذية والأدوية والوقود والغاز الطبيعي والكهرباء وغيرها من السلع الأساسية قد دفع بالفعل الفئات الضعيفة من سكان ناغورنو – كاراباخ إلى حافة كارثة إنسانية. ومن السذاجة الاعتقاد بأن ذلك لم يكن مدروسا جيدا منذ فرض الحصار اللاإنساني، أو حتى قبله، بهدف تحطيم إرادة وقدرة شعب ناغورنو – كاراباخ على المقاومة والحفاظ على حياتهم وسبل عيشهم في موطن أجدادهم. إن العدوان الأذربيجاني الذي وقع بوحشية صريحة واستهداف متعمد للسكان المدنيين والبنية التحتية المدنية هو الفصل الأخير من المأساة التي تهدف إلى التهجير القسري لشعب ناغورنو – كاراباخ.

وعندما أغلقت أذربيجان ممر لاتشين وطلبنا عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر S/PV.9228)، عجز المجلس عن الاستجابة على نحو ملائم. وعندما أصدرت محكمة العدل الدولية، في 22 شباط/فبراير و 6 تموز/يوليه 2023، أمرين ملزمين قانونا وتجاهلتهما أذربيجان، لم يتصرف المجلس، الجهاز الذي يتمثل واجبه في ضمان تنفيذ أوامر المحكمة، بشكل مناسب. وعندما أقامت أذربيجان في نيسان/أبريل نقطة تفتيش غير قانونية عند ممر لاتشين وبدأت بعدها في اختطاف الأشخاص، بمن فيهم أولئك الذين يتمتعون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، لم يتخذ المجتمع الدولي التدابير الكافية. وعندما طلبت أرمينيا مجددا عقد جلسة طارئة أخرى لمجلس الأمن في آب/أغسطس 2023 (انظر S/PV.9397)، محذرة من هشاشة الحالة الأمنية والإنسانية ودعت المجلس إلى استخدام أدواته لمعالجة جميع المسائل وعدم التخلي عن شعب ناغورنو – كاراباخ، لم يستجب المجلس على نحو ملائم. وخلال الأيام التي سبقت العدوان الأذربيجاني في 19 أيلول/سبتمبر، عندما دقت أرمينيا ناقوس الخطر بشأن الاستخدام المتوقع للقوة من جانب أذربيجان وسعت إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملموسة لمنع هذا السيناريو، رد المجتمع الدولي على تحذيرنا بتشكك.

والآن، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف في الوقت الذي بدأت فيه أذربيجان بالفعل مرة أخرى استخدام القوة ضد شعب ناغورنو – كاراباخ، وفي حين يجري إخراج هؤلاء الأشخاص قسرا من ديارهم ويواجهون خطر الترحيل القسري من وطنهم، وفي حين يتعرض العديد منهم ممن يدافعون عن أسرهم وحقهم في العيش بحرية وكرامة في وطنهم منذ 30 عاما لخطر الاعتقال الجماعي والمحاكمة، وبعد أن

أصبحنا بصدد حالة توجد فيها أدلة واضحة لا يمكن دحضها على انتهاج سياسة التطهير العرقي والفظائع الجماعية، وليس مجرد نية للقيام بذلك.

وعلى الرغم من قبول جميع المطالب التي قدمها الجانب الأذربيجاني لوقف إراقة الدماء، وعلى الرغم من المحادثات الجارية اليوم، تعرض شعب ناغورنو – كاراباخ مرة أخرى لهجمات باستخدام أسلحة وقذائف هاون بأعيرة مختلفة مما أجبر المدنيين مرة أخرى على الاختباء في الأقبية. ونعتقد أن هذه الهجمات والاضطهاد سيستمران ما لم يُتخذ إجراء دولي واضح.

وبالمناسبة، فيما يتعلق بالمطالب التي ذكرتها للتو، أود أن أؤكد بوضوح شديد وبشكل قاطع أن جمهورية أرمينيا لم تكن جزءا من تلك المحادثات ونكرر بحزم أن الادعاءات والإشارات إلى وجود أي أفراد عسكريين من القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا في ناغورنو – كاراباخ لا تتطابق مع الواقع. وتلك المحاولة تُظهر لنا بوضوح نية بعض الأطراف الفاعلة الزج بجمهورية أرمينيا في أعمال عسكرية، وبالتالي نقل الأعمال القتالية إلى أراضينا ذات السيادة. ولا يزال موقف أرمينيا ثابتا على حاله: ينبغي أن نقيم علاقات سلمية، على أساس الاعتراف المتبادل بالسيادة والسلامة الإقليمية، وهو أمر لا يمكن بالتأكيد إساءة تفسيره بأي شكل من الأشكال أو استخدامه كرخصة لارتكاب فظائع جماعية، بما في ذلك التطهير العرقي في ناغورنو – كاراباخ. ويجب معالجة حقوق وأمن الشعب الأرميني في ناغورنو – كاراباخ على النحو المناسب وضمانهما دوليا.

هناك أيضا جانب آخر مهم جدا فيما يتعلق بالأطراف المعنية. فكما أشرتُ، لا يزال بعض الأعضاء في بياناتهم يوجهون نداءات عامة إلى أطراف النزاع. ولم يعد ذلك النهج وتلك المصطلحات ذات صلة بالموضوع. فلا توجد أطراف نزاع، بل جناة وضحايا. ولا يوجد نزاع، بل خطر حقيقي من ارتكاب جرائم فظيعة. فهل لا يزال من الممكن منع ذلك الآن؟ إننا هنا لأننا نؤمن بذلك. وما زلنا نؤمن بالبشرية وبالقانون الدولي وبقدرة مجلس الأمن على التصرف بشكل حاسم عندما تكون أرواح الآلاف معرضة للخطر.

وإزاء هذه الخلفية، أناشد مجلس الأمن مرارا وتكرارا أن يبرهن على مصداقيته وسمعته باتخاذ التدابير العاجلة التالية: إدانة استئناف الأعمال القتالية واستهداف المستوطنات والهياكل الأساسية المدنية؛ المطالبة بالامتثال الكامل للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، والبنية التحتية المدنية الحيوية؛ نشر الأمم المتحدة فورا لبعثة مشتركة بين الوكالات في ناغورنو – كاراباخ بهدف رصد وتقييم حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية والأمنية؛ ضمان وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى دون عوائق إلى ناغورنو كاراباخ، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية؛ كفالة تعاون الطرفين تعاونا كاملا، بحسن نية، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتصدي لعواقب العمل العسكري، بما في ذلك نقل الجثث وتحديد هوية المتوفين والبحث عن الأفراد المفقودين أثناء القتال وإنقاذهم وإطلاق سراح أسرى الحرب وإيصال المساعدة الإنسانية بأمان ودون عوائق، في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على ذلك، نطلب إلى المجلس ضمان عودة النازحين خلال العدوان الأخير، وكذلك عودة الأشخاص واللاجئين، الذين نزحوا بسبب حرب عام 2020، إلى ديارهم في إقليم ناغورنو كاراباخ والمناطق المتاخمة له في ظل رصد ومراقبة من جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، على النحو المتوخى في البيان الثلاثي المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ وضمان الاستعادة الفورية للإمدادات الحيوية، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود والغاز والكهرباء؛ والمطالبة بالاستئناف الفوري لحرية حركة الأشخاص والمركبات والبضائع بأمان على طول ممر لاتشين، تمشيا مع أوامر محكمة العدل الدولية؛ وكفالة وجود آلية دولية مستدامة للحوار بين ممثلي ناغورنو كاراباخ والمسؤولين في باكو لمعالجة القضايا المتعلقة بحقوق وأمن الأرمن في ناغورنو كاراباخ؛ والمطالبة بخروج أي هيئات تابعة لأذربيجان، سواء كانت عسكرية أو معنية بإنفاذ القانون، من جميع المستوطنات المدنية في ناغورنو كاراباخ لمنع تعرض السكان المدنيين للخطر جراء الذعر والاستفزاز والتصعيد إلى أن تسفر المفاوضات عن نتيجة؛ ومنع اتخاذ

إجراءات عقابية ضد الممثلين والأفراد السياسيين والعسكريين لناغورنو كاراباخ؛ وتهيئة إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة لصون الاستقرار والأمن في ناغورنو – كاراباخ.

أخيرا، أود أن أذكر أننا نحتفل اليوم بعيد استقلال جمهورية أرمينيا. وأود أن أهنئ أبناء بلدي بهذه المناسبة الهامة جدا وذات القيمة الرمزية العالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أذربيجان.

السيد بيراموف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الألبانية لمجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لحضور جلسة المجلس هذه.

على الرغم من أن محاولة أرمينيا استغلال مجلس الأمن في حملتها لتضليل المجتمع الدولي أمر يستحق الشجب، فإننا نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لإبلاغ المجلس والمجتمع الدولي عموما بالتحديات التي تشكلها أرمينيا أمام تحقيق السلام والأمن الإقليميين. الواقع أن طلب أرمينيا إلى المجلس – وهذا يأمر يتعين التأكيد عليه من البداية – يتعلق بتدابير محلية لمكافحة الإرهاب اتخذتها أذربيجان داخل أراضيها ذات السيادة في امتثال كامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ولذلك، فإن توجيه أرمينيا نداء آخر إلى مجلس الأمن يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة الذي يطالب باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهذا الاستغلال الأرعن، مرة أخرى، للمجلس غير مقبول على الإطلاق، كما أنه يشكل ضربة خطيرة لسلطة هذه الهيئة وسمعتها ويجب رفضه بحزم.

كما أنه يؤدي إلى نتائج عكسية وغير ذي صلة بالموضوع. الواقع أنه عندما دعي المجلس إلى عقد مناقشة اليوم بسبب شواغل تتعلق بحقوق وأمن السكان من أصل أرمني في منطقة كاراباخ الأذربيجانية، كانت تدابير مكافحة الإرهاب قد انتهت بالفعل وبدأ الحوار بشأن إعادة إدماج السكان من أصل أرمني في منطقة كاراباخ الأذربيجانية عمليا على أرض الواقع.

فقد عُقد اليوم في مدينة يفلاخ بأذربيجان الاجتماع الذي طال انتظاره لممثل خاص لحكومة أذربيجان مع ممثلي السكان الأرمن. وفي الاجتماع، عرض الممثل الخاص الذي كلفته حكومة أذربيجان بالحوار مع السكان الأرمن خطط الحكومة لإعادة الإدماج، ونوقشت المسائل المتعلقة بإصلاح وتشغيل الهياكل الأساسية.

وفي سياق المناقشات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والإنسانية، وبناء على طلب السكان الأرمن، من المتوقع أن تقوم مؤسسات الحكومة المركزية ذات الصلة قريبا بإيصال الوقود كي تستخدمه المرافق الاجتماعية مثل رياض الأطفال والمدارس والمستشفيات وغيرها من خدمات الطوارئ، فضلا عن تنفيذ تدابير أخرى للدعم الإنساني. ولم يكن إجراء هذا الحوار ممكنا من قبل بسبب عرقلة الجانب الأرميني، بالاعتماد على وجود عسكري كثيف غير قانوني في أرض أذربيجان ذات السيادة.

إن ما تحاول أرمينيا تصويره للمجتمع الدولي على أنه هجوم على السكان "المسالمين" في منطقة كاراباخ الأذربيجانية هو، في الواقع، تدابير محلية لمكافحة الإرهاب اتخذتها أذربيجان، بما يتماشى تماما مع حقوقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لنزع سلاح التشكيلات المسلحة الأرمينية المتمركزة بصورة غير قانونية على أراضي أذربيجان ذات السيادة. وبتجاهلها الصارخ والمستمر لالتزاماتها الدولية، جعلت أرمينيا نفسها تلك التدابير التي اتخذتها أذربيجان أمرا لا مفر منه.

وبالمثل، فإن محاولة أرمينيا اتهام أذربيجان بانتهاك البيان الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الذي اتفق عليه قادة أذربيجان والاتحاد الروسي وأرمينيا لا أساس لها من الصحة. بل على العكس من ذلك، فإن أرمينيا هي التي تجاهلت بشكل صارخ التزامها، بموجب الوثيقة المذكورة، فيما يتعلق بانسحاب قواتها من أراضي أذربيجان.

فطوال السنوات الثلاث الماضية، ومنذ توقيع ذلك البيان، احتفظت أرمينيا بتشكيلات مسلحة يزيد قوامها على 000 10 فرد، مجهزين

بأسلحة ثقيلة، مثل الدبابات وغيرها من المركبات المدرعة وقطع المدفعية وراجمات الصواريخ ومدافع الهاون ومعدات الحرب الكهرمغنطيسية، وبأنواع أخرى من الأسلحة الهجومية داخل أراضي أذربيجان. وكانت أرمينيا تحافظ على بقاء هذه القوات المسلحة غير القانونية بتقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي العسكري المباشر، بما في ذلك إساءة استخدام طريق لاتشين، في محاولة لتأجيج النزعة الانفصالية في إقليم أذربيجان ذي السيادة لتحقيق أغراض سياستها الانتقامية.

وأظهرت تدابير مكافحة الإرهاب حجم العسكرة غير القانونية من جانب أرمينيا على الرغم من الالتزام الذي تعهدت به بموجب البيان الثلاثي بوقف جميع الأنشطة العسكرية ضد أذربيجان وسحب قواتها من أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا. ففي غضون 24 ساعة فقط، أمكن الاستيلاء على أكثر من 90 موقعا للتشكيلات غير القانونية وتحييد 20 مركبة قتالية و 40 قطعة مدفعية و 30 مدفع هاون وست منظومات حرب كهرمغناطيسية ومنظومتين للصواريخ المضادة للطائرات.

وهذه صور لمعدات عسكرية أرمينية ثقيلة. ومن الواضح تماما أن هذه المعدات الهجومية لم تكن موجودة على أراضي أذربيجان لأغراض سلمية. لن تتسامح أي دولة ذات سيادة مع مثل هذا الوجود العسكري غير القانوني الكثيف على أراضيها، بما في ذلك أذربيجان. وقد تصرفت أذربيجان بالكامل في إطار الحقوق التي يكفلها القانون الدولي ودستورها لكفالة سلامة وأمن جميع سكانها. ولذلك، فإن المحاولات المنهجية التي بذلتها أرمينيا لإيجاد وضع راهن جديد بالاستخدام غير المشروع للقوة والإبقاء على منطقة رمادية تقوم على أساس منطق خط التماس على أراضي أذربيجان ذات السيادة قد تم دحرها.

وتحذر أذربيجان من مغامرة عسكرية لأرمينيا تلوح في الأفق منذ عدة أسابيع في ضوء أعمالها الهندسية العسكرية المكثفة وتعزيز قواتها. لقد سجلنا ووجهنا انتباه المجتمع الدولي إلى التعزيز المكثف لمواقع القتال بالأفراد العسكريين والعربات المدرعة وقطع المدفعية وغيرها من القوة النيرانية، ورفع مستوى الاستعداد القتالي للوحدات الأمامية، وتشكيلوحدات تعبئة إضافية، وتوسيع نطاق الأنشطة الاستخباراتية ضد القوات المسلحة الأذربيجانية، والتوغل في مواقع قواتنا المسلحة للقيام بأعمال تخريبية من خلال زرع ألغام أرضية جديدة في المناطق والطرق التي أزيلت منها الألغام بالفعل والتي يستخدمها المدنيون.

وأدى القصف المنهجي لمواقع القوات المسلحة الأذربيجانية من قبل التشكيلات المسلحة الأرمينية باستخدام أسلحة من عيارات مختلفة، واستمرار زرع الألغام في أراضينا، وتحصين مواقع القتال، وزيادة عدد الخنادق والملاجئ العسكرية في منطقة كاراباخ بأذربيجان خلال الأشهر القليلة الماضية، إلى زيادة تصاعد التوترات.

وعلى الرغم من البيان السابق لأرمينيا بشأن اعترافها بالسلامة الإقليمية لأذربيجان، التي تشمل منطقة كاراباخ، اتخذ رئيس وزراء أرمينيا خطوة أخرى استفزازية جدا من خلال إصدار رسالة تهنئة بمناسبة ما يسمى بالذكرى السنوية لإنشاء كيان عميل غير قانوني في أراضي أذربيجان. وهذا دليل آخر على أن أرمينيا لم تتخل عن مطالباتها الإقليمية ضد أذربيجان وأنها لا تنوي وقف تأجيج النزعة الانفصالية في أراضينا بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك من خلال الدعم السياسي والعسكري والمالي.

إن النشاط غير القانوني الذي يقوم به النظام العميل الذي أنشئ نتيجة لاحتلال أرمينيا لأراضي أذربيجان، تحت الذريعة الزائفة المتمثلة في إجراء ما يسمى بالانتخابات الرئاسية، بمثابة خطوة أخرى استفزازية جدا. وأوضح بجلاء أن أرمينيا تهدف، من خلال تلك الإجراءات، إلى إبطال بياناتها السابقة التي تعترف بسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية. وهو يدل على أن أرمينيا لا تشارك بحسن نية في المفاوضات بشأن معاهدة سلام.

إن محاولات أرمينيا المتعمدة لتقويض جهود السلام ليست بمعزل عن حملة التشهير العالمية ضد أذربيجان، والتي تستند إلى اتهامات ملفقة تتعلق بما يسمى الحصار والأزمة الإنسانية. وانهارت تلك الحملة بشكل أساسي في 18 أيلول/سبتمبر 2023 في ضوء التنفيذ النهائي لعرض أذربيجان باستخدام طرق متعددة لتسليم البضائع لتلبية احتياجات السكان المنحدرين من أصول أرمنية في منطقة كاراباخ في أذربيجان.

لذلك، وفي أعقاب الجهود الدبلوماسية النشطة التي بذلتها عدة جهات فاعلة دولية، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أخيرا بتسليم السلع الإنسانية في آن واحد عبر أغدام ولاتشين بعد أسابيع من التأخيرات المصطنعة الناجمة عن العراقيل غير القانونية من جانب أرمينيا والنظام العميل التابع لها.

وبعد أن فشلت أرمينيا في فرض روايتها الكاذبة على المجتمع الدولي من خلال ما يسمى بجدول الأعمال الإنساني، لجأت إلى الاستفزاز العسكري في اليوم التالي، 19 أيلول/سبتمبر 2023، على أمل أن تساعد التوترات المتجددة في لعبة اللوم ضد أذربيجان.

ونتيجة لانفجار الألغام التي زرعتها مجموعة تخريب أرمينية على الطريق السريع أحمد بيلي – فضولي – شوشا، لقي اثنان من عمال شق الطرق المدنيين مصرعهما بشكل مأساوي. وسقط أربعة من ضباط الشرطة ضحية انفجار لغم آخر في نفس المنطقة المجاورة أثناء محاولتهم تفقد موقع الحادث الناجم عن اللغم. وأدت تلك الانفجارات إلى إصابة ستة آخرين من ضباط الشرطة الأذربيجانية بجروح خطيرة. وهنا، يمكننا أن نرى العواقب الرهيبة لذلك العمل التخريبي المتهور ضد أذربيجان داخل أراضيها. ولقي ستة أشخاص بأسماء وألقاب حقيقية حتفهم.

وكانت المنطقة التي وقعت فيها انفجارات الألغام في السابق قيد الاستخدام المنتظم من جانب أذربيجان، مما لا يدع مجالا للشك في أن الألغام زرعتها مؤخرا مجموعة تخريب أرمينية تسللت إلى المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ آب/أغسطس 2022، تم اكتشاف وإبطال مفعول ما مجموعه 728 2 لغما أرضيا مصنعا في أرمينيا في عام 2021 – أي بعد البيان الثلاثي لعام 2020 – في أذربيجان. ويشمل ذلك 119 1 لغما أرضيا تم إبطال مفعولها في مقاطعتي كلبجار ولاتشين، على طول منطقة الحدود بين أذربيجان وأرمينيا، و 609 1 ألغام أرضية تم اكتشافها في منطقة كاراباخ الاقتصادية. ومنذ توقيع البيان الثلاثي في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، سقط 314 شخصا ضحية للألغام الأرضية.

وردا على الأعمال التخريبية التي قامت بها التشكيلات المسلحة الأرمينية والتي أوقعت خسائر في صفوف المدنيين والعسكريين، أطلقت القوات المسلحة الأذربيجانية تدابير محلية لمكافحة الإرهاب لنزع سلاح تلك التشكيلات المسلحة غير القانونية وتحييد التهديد الوشيك الذي تشكله على سلامة وأمن الأفراد المدنيين والعسكريين الأذربيجانيين. وكانت تدابير مكافحة الإرهاب محدودة ومتناسبة مع التهديد الذي تتعرض له سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، فضلا عن سلامة مواطنينا ورفاههم. وتهدف تدابير مكافحة الإرهاب حصرا إلى تحييد أهداف عسكرية مشروعة في إقليم أذربيجان ذي السيادة. وعلى هذا النحو، فإنها تتماشى تماما مع حق أذربيجان السيادي في الدفاع عن النفس المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تصرفت أذربيجان في امتثال تام لقواعد القانون الإنساني. واتخذت جميع التدابير لتجنب الأضرار الجانبية التي تلحق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. إن الاتهامات بالاستهداف المقصود والمتعمد للمدنيين من قبل القوات المسلحة الأذربيجانية لا أساس لها من الصحة وكاذبة بالنظر إلى الأدلة الفوتوغرافية وأدلة مقاطع الفيديو. ومنذ الدقائق الأولى، أصدرت وزارة الدفاع الأذربيجانية عدة بيانات عامة تدعو المدنيين إلى الابتعاد عن المنشآت العسكرية. وأُرسِلت إخطارات مماثلة إلى السكان الأرمن في منطقة كاراباخ في أذربيجان من خلال خدمة الرسائل النصية القصيرة عبر الهاتف المحمول. وتم ذلك في ضوء المحاولة المتهورة التي قامت بها التشكيلات المسلحة التابعة لأرمينيا لنشر معدات ومنشآت عسكرية داخل المناطق السكنية.

وأعلنت وزارة الدفاع الأذربيجانية أن حماية وأمن المرافق الإدارية والاجتماعية والتعليمية والطبية والدينية وغيرها من المرافق ستُكفل بما يتماشى مع القانون الأذربيجاني وقواعد القانون الدولي الإنساني، بينما سيتم تزويد النساء والأطفال والمسنين والمعوقين والمرضى بالمساعدات الطبية والإمدادات وغيرها من المساعدات اللازمة. وقد تصرفت القوات المسلحة الأذربيجانية بطريقة احترافية مثالية باستخدام ذخيرة عالية الدقة لتحييد المنشآت العسكرية غير القانونية فقط. وكما تظهر بوضوح عدة مقاطع فيديو، امتنعت القوات المسلحة الأذربيجانية عمدا عن

ضرب أهداف عسكرية مشروعة لتجنب الأضرار الجانبية. وكما يتبين من هذه الصور، فإن القوات المسلحة الأذربيجانية كانت ستتصرف بشكل مختلف لو كانت النية هي استهداف المدنيين أو إجراء ما يسمى بالتطهير العرقي.

وفي سياق بعض البيانات التي أُدلي بها قبل بياني – بما في ذلك البيان الذي أدلى به الوفد الأرميني، والذي كرر اتهامات لا أساس لها ضد أذربيجان – لا يسعني إلا أن أسترعي انتباه المجلس إلى أن رئيس وزراء أرمينيا رفض قبل ساعات قليلة كل تلك الاتهامات في بيان اعترف فيه علنا بأنه لا يوجد تهديد مباشر للمدنيين في كاراباخ وأن الادعاءات بارتكاب فظائع جماعية ضدهم غير صحيحة. وأود أن أشدد على أن ذلك كان بيانا أدلى به رئيس وزراء أرمينيا قبل ساعتين.

ومنذ البداية، أبلغت أذربيجان باستمرار، بما في ذلك من خلال اتصالات مع المحاورين الدوليين، أنه حالما توافق أرمينيا والنظام العميل التابع لها في أراضي أذربيجان على إلقاء السلاح وحل هياكلهما غير القانونية، ستتوقف تدابير مكافحة الإرهاب على الفور. وحدث ذلك في 20 أيلول/سبتمبر 2023، عندما تم تأكيد قبول تلك الشروط من خلال قيادة وحدة حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي. ونتيجة لذلك، توقفت التدابير المحلية لمكافحة الإرهاب، اعتبارا من الساعة 1 بعد الظهر بتوقيت باكو. وجرى الاتفاق تحديدا على وجوب انسحاب القوات المسلحة لجمهورية أرمينيا انسحابا كاملا من أراضي أذربيجان ونزع سلاح التشكيلات المسلحة غير القانونية التي شكلتها أرمينيا مع السكان الأرمن المحليين ووفرت لها التدريب والإمدادات. وتم التوصل إلى ذلك الاتفاق من خلال وحدة حفظ السلام الروسية الموجودة في الميدان، وأكده وأعلنه على الملأ الكيان العميل التابع لأرمينيا. هذا بالإضافة إلى ما سبق توثيقه في مناسبات عديدة بأنه كان لجمهورية أرمينيا بالفعل حضورا عسكريا على أرض أذربيجان ذات السيادة، وأنها انتهكت التزامها بموجب البيان الثلاثي بالانسحاب من أذربيجان. ومحاولاتها لإنكار هذا الوجود ليست سوى خداع مشين للمجتمع الدولي.

واتُّفق أيضا على أن تناقش المسائل المتصلة بإعادة إدماج السكان من أصل أرمني في أذربيجان، بما في ذلك حقوقهم وأمنهم في إطار دستور جمهورية أذربيجان، بشكل مباشر بين ممثليهم والسلطات الأذربيجانية المركزية. وكما ذكرت من قبل، عقد أول اجتماع من هذا القبيل في وقت سابق اليوم وأسفر عن نتائج أولية إيجابية. وستستمر الاجتماعات بتلك الصيغة. وعليه، فإن تدابير مكافحة الإرهاب التي اتخذتها أذربيجان حققت الأهداف المحددة. وكان من الممكن أن يتم ذلك سلميا منذ زمن بعيد لو أن أرمينيا أوفت بالتزاماتها بموجب البيان الثلاثي. فأرمينيا وحدها هي المسؤولة عن عدم حدوث ذلك.

إن عدم وفاء أرمينيا بالتزاماتها فيما يتعلق بالانسحاب الكامل والفوري وغير المشروط لقواتها من أراضي أذربيجان هو السبب في فشل جميع الجهود الدولية لتسوية النزاع الذي أشعلت أرمينيا فتيله ضد أذربيجان منذ أكثر من 30 عاما. ولا يزال استمرار الوجود العسكري غير القانوني لأرمينيا في الأراضي الخاضعة لسيادة أذربيجان يشكل أخطر عقبة أمام عملية التطبيع بعد انتهاء النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، وأمام الجهود الرامية إلى إعادة إدماج السكان الأرمن في منطقة كاراباخ في أذربيجان بعد التوقيع على البيان الثلاثي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الذي انتهى بموجبه النزاع وظهرت حقائق جديدة تماما في المنطقة.

لقد استرعينا باستمرار وعلى نطاق واسع انتباه جميع الأطراف الدولية الفاعلة المعنية إلى خطر هذا الوجود العسكري غير القانوني. للأسف، فإن الاعتراف بشواغلنا المشروعة خلف الأبواب المغلقة لم ينعكس في الخطوات العملية أو في رسائل محاورينا. لم يسهم عدم وجود رد فعل مناسب ومحدد الأهداف من جانب المجتمع الدولي على تصريحات أرمينيا غير المسؤولة التي تمثل دعوة إلى الحرب وأعمالها العدوانية، إلا في شعور ذلك البلد بالإفلات من العقاب وفي التساهل الذي أدى إلى المزيد من الاستفزازات العسكرية والسياسية. غير أن ذلك كان خطأ فادحا في التقدير.

ففي الوقت الذي بدأ فيه التنفيذ العملي لنزع السلاح والتجريد من السلاح ميدانيا، مصحوبا بحوار مباشر بين السكان الأرمن ومسؤولي السلطة المركزية في أذربيجان، ينبغي أن يتوافق نظر المجتمع الدولي

في الحالة مع الحقائق القائمة لكي يظل ذا صلة ومفيدا. وعلى العكس من ذلك، فإن اتباع نهج انفرادي ومنحاز تحركه اعتبارات سياسية قصيرة النظر أو صلات بجماعات الضغط – إلى حد كبير، النهج الذي هو في صميم عقد هذه المناقشة في مجلس الأمن – يؤدي إلى نتائج سلبية تماما وغير مفيدة.

لقد فشل الاعتماد على مسار العمل هذا في عدة مناسبات سابقة. إذ لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تحويل التركيز عن عملية التطبيع الحقيقية، التي لا تصب في مصلحة أذربيجان أو أرمينيا، ولكنها تلبي أهواء بعض القوى الخارجية التي تواصل التلاعب بالخلافات القائمة لأغراضها السياسية الخاصة. لذلك، وفي هذا الوقت الحرج حيث تسنح فرصة تاريخية في نهاية المطاف لإقامة علاقات حسن جوار بين أرمينيا وأذربيجان بعد نزاع دموي دام 30 عاما، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يفهم المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن، على نحو كاف المخاطر والتهديدات المرتبطة بأعمال أرمينيا المدمرة، وأن يقاوم بحزم محاولات أرمينيا السافرة لاستغلال مجلس الأمن لتبرئة ساحتها من الأفعال غير المشروعة دوليا.

على الرغم من جميع التحديات الخطيرة الناجمة عن موقف أرمينيا الهدّام، تؤكد أذربيجان من جديد استعدادها للدخول في حوار ومفاوضات حقيقيين على أساس الاحترام المتساوي والمتبادل للمصالح المشروعة لكل منها. ونتقدم إلى أرمينيا مرة أخرى بعرضنا بتحقيق سلام عادل ومنصف ودائم، على الرغم من الجراح التي لم تلتئم من جراء عدوانها المسلح على بلدي، والدمار الهائل الذي لحق بمدننا وقرانا، والتدنيس المتعمد لأماكننا المقدسة. نأمل أن يقابل ذلك البلد هذا العرض المقدم من أذربيجان بالمثل في نهاية المطاف.

على صعيد آخر، تؤكد جمهورية أذربيجان من جديد تصميمها على أن تضمن للأرمن المقيمين في منطقة كاراباخ بأذربيجان جميع الحقوق والحريات، تماشيا مع دستورها والآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الآليات التي تحمي حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية. إن لأذربيجان تاريخا يبعث على الفخر في توحيد مختلف الأقليات العرقية والدينية واللغوية داخل أمة واحدة. ونرحب بالسكان المنحدرين من أصل أرمني ليصبحوا جزءا من نموذجنا للتعايش السلمي.

وفي الوقت نفسه، تذكر أذربيجان بالتزام جميع الدول بموجب القانون الدولي بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مما يقوض اندماج الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو يؤجج النزعة الانفصالية في أراضي الدول المجاورة. لا تزال أذربيجان منفتحة على المشاركة البناءة مع جميع الشركاء الدوليين الذين لديهم اهتمام حقيقي بالسلام والاستقرار والرفاه في منطقتنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للوزيرة الاتحادية للشؤون الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيدة بيربوك (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد قتل عدد كبير جدا من الناس في غضون يومين. وأجبر الآلاف على الفرار من ديارهم. واختارت أذربيجان خلق حقائق على الأرض بالقوة العسكرية. وندين بشدة الهجوم العسكري الذي شنته باكو وندعوها إلى وقف أعمالها العسكرية بشكل دائم وكامل.

وقد أحطنا علما بالتقارير التي تفيد بوقف إطلاق النار، ولكن ما نحتاج إليه هو وقف كامل للعنف. إذ تتحمل أذربيجان مسؤولية توفير الحماية بشكل موثوق وكامل للسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، الذين يعيشون في ناغورنو كاراباخ. إن التشريد والنزوح القسري للأرمن من كاراباخ أمران غير مقبولين. وبعد قولي هذا، أود أيضا أن أكرر ما أكدته قرارات هذه الهيئة مرارا وتكرارا – يجب عدم التشكيك في السلامة الإقليمية والسيادة لكل من أرمينيا وأذربيجان.

من الصعب أن نتخيل المشقة التي يتحملها أطفال ونساء ورجال ناغورنو كاراباخ منذ شهور، بعد أن أغلقت سلطات باكو فعليا ممر لاتشين. وظلت أرفف المتاجر فارغة، ونفدت الإمدادات الطبية، وشحت الكهرباء والبنزين. وخلال الأسابيع الماضية، عملنا جاهدين مع العديد من الشركاء هنا في هذه القاعة، لكفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ولا سيما النساء الحوامل

والأطفال والمسنين. وفي الوقت الذي بدأ فيه بصيص أمل في الظهور وسمح بدخول الإمدادات الإنسانية إلى ناغورنو كاراباخ، نكثت باكو بتأكيداتها المتكررة بالامتناع عن استخدام القوة، مما تسبب في معاناة هائلة للسكان الذين يعانون بالفعل من ضائقة شديدة.

إن سكان ناغورنو كاراباخ يستحقون أن يعيشوا في أمن وأن تحمى حقوقهم. وإبقاء ممر لاتشين مفتوحا أمر حاسم في ذلك الصدد – ليس لأسباب إنسانية فحسب، ولكن أيضا لأنه يوفر جسرا ثقافيا واجتماعيا للأرمن الذين يعيشون في كاراباخ. يتعين على باكو وأرمن كاراباخ العودة إلى الحوار. منذ أن بدأ هذا النزاع قبل أكثر من 30 عاما، أسفر عن عدد كبير جدا من الضحايا. وما نحتاج إليه – ما تحتاج إليه شعوب المنطقة – هو سلام دائم بين أرمينيا وأذربيجان، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا على طاولة المفاوضات.

وسأواصل توضيح ذلك لكلا الجانبين: أحثهما على العودة إلى المحادثات التي يتوسط فيها الاتحاد الأوروبي، لأن الوقت قد حان لوقف التصعيد. وأود أن أؤكد أنه لا ينبغي لأي بلد أن يستغل هذه الحالة لزعزعة استقرار الديمقراطية في أرمينيا.

إن الرجال والنساء والأطفال في ناغورنو – كاراباخ والمنطقة بأسرها يستحقون أن يعيشوا حياة خالية من الخوف – بدون خوف من اندلاع أعمال العنف مرة أخرى أو خوف من إجبارهم على ترك ديارهم أو حرمانهم من حقوقهم ولغتهم ودينهم. إنهم، مثلنا جميعا، يستحقون أن يعيشوا في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أكشابار (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتهم، كما أتوجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد.

إننا نجتمع في وقت انتهت فيه بالفعل إحدى العمليات المضادة وبدأت فيه المحادثات بينما نتكلم. ومنذ نهاية حرب ناغورنو – كاراباخ الثانية قبل حوالي ثلاث سنوات، أكدت تركيا مرارا على جميع المنابر أن فرصة تاريخية لتحقيق سلام شامل ودائم في جنوب القوقاز قد ظهرت أخيرا. وقد حثثنا جميع الأطراف، الأطراف الثالثة والجهات الفاعلة الدولية، على اغتنام تلك الفرصة والتوصل إلى تسوية دائمة للنزاع الدائر في المنطقة. ومن ذلك المنطلق، دعمنا منذ البداية عملية السلام التي أطلقت بين أذربيجان وأرمينيا وسنواصل القيام بذلك، وقد بادرنا بأنفسنا بعملية التطبيع مع جارتنا أرمينيا. وقد رحبنا بكافة الجهود المبذولة للمساعدة في النهوض بتلك العملية بين جارتينا، كما عززنا تلك الجهود وأسهمنا فيها. وعلى وجه الخصوص، كان ولا يزال التوقيع على معاهدة سلام شاملة بين أذربيجان وأرمينيا استنادا إلى مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية حاسم الأهمية لنجاح تلك العملية في نهاية المطاف.

ومع ذلك، شهدنا خلال السنوات الثلاث الماضية إحجاما من الجانب الأرميني عن التنفيذ الكامل للإعلان الثلاثي، الذي وضع حدا للأعمال العدائية في نهاية حرب ناغورنو – كاراباخ الثانية. وبالإضافة إلى ذلك، حافظ الهيكل غير الشرعي في خانكندي على وجوده وما يضطلع به من أنشطة انفصالية. وواصلت التشكيلات العسكرية غير الشرعية في كاراباخ هجماتها المسلحة. ولا تزال الأسلحة الثقيلة وغيرها من الأسلحة منتشرة في المنطقة، كما شُنت حرب ألغام دموية ضد المواطنين الأذربيجانيين. إن الحقائق والبيانات والأدلة التي قدمتها أذربيجان اليوم غنية عن البيان. ومع ذلك، قوبلت مبادرات أذربيجان المستمرة لمعالجة هذه المسائل من خلال الحوار مع أرمينيا وممثلي أرمن كاراباخ بموقف غير متعاون. ورُفضت المبادرات التي اتخذتها أذربيجان سواء على الجبهة الإنسانية أو من أجل إعادة إدماج السكان الأرمن في المنطقة، من قبيل مبادرة فتح طريق أغدام – خانكندي، مرارا وتكرارا.

وعلاوة على ذلك، واصل الجانب الأرميني، على مدى السنوات الثلاث الماضية، نشر معلومات كاذبة عن الحالة في المنطقة وتوجيه اتهامات لا أساس ولا سند لها وإصدار ما يسمى بتقارير الخبراء استنادا إلى بيانات مشوهة وإساءة استخدام المنابر الدولية للنهوض بخطة

وهمية. وليس ذلك السبيل إلى تحقيق السلام والمصالحة. فالسبيل يكمن في الجلوس إلى طاولة المفاوضات بنية صادقة وإرادة سياسية للتوصل إلى تسوية ومواصلة تلك العملية بحسن نية.

وبعد معاناة دامت ثلاث سنوات جراء كافة تلك الأعمال، نرى أنه لم يبق أمام أذربيجان خيار سوى اتخاذ التدابير التي تعتبرها ضرورية لأمنها واستقرارها، ولذلك أطلقت عمليتها لمكافحة الإرهاب في 19 أيلول/سبتمبر ضد التشكيلات العسكرية غير الشرعية في كاراباخ. ومن المؤكد أن ذلك لم يكن حقا سياديا لأذربيجان فحسب، بل هو أيضا التزام يقع على عاتقها بكفالة أمن مواطنيها. وأود أن أذكّر المجلس على وجه التحديد بأن أذربيجان فقدت سبعة من مواطنيها، قبل ساعات فقط من بدء عمليتها لمكافحة الإرهاب في كاراباخ، وذلك في انفجارين منفصلين لألغام كانت التشكيلات الانفصالية غير الشرعية قد زرعتها في إطار أعمالها الاستفزازية. واختُتمت عملية مكافحة الإرهاب على وجه السرعة في 20 أيلول/سبتمبر، وتم أخيرا قبول مطالب أذربيجان المشروعة بنزع سلاح التشكيلات العسكرية غير الشرعية الموجودة على أراضيها وحلها فضلا عن حل الهيكل غير الشرعي.

وترحب تركيا بالاجتماع الذي عُقد اليوم، 21 أيلول/سبتمبر، بين ممثلي أذربيجان وأرمن كاراباخ. ونأمل أن تستمر هذه الاتصالات وأن تكون مثمرة من أجل حل المسائل غير المحسومة القائمة منذ عقود.

وأود أن أكرر الملاحظات التي أبداها رئيسي خلال خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/78/PV.4)، الذي قال فيه إننا نتوقع من أرمينيا أن تفي بوعودها، لا سيما المتعلقة بفتح ممر زانغيزور. إن كاراباخ أرض أذربيجانية، وهو ما يسلم به الجميع الآن. ولن يقبل أبدا فرض وضع آخر غير ذلك. ويجب أن يكون هدفنا الأساسي أن يعيش الجميع، بمن فيهم الأرمن، في سلام، جنبا إلى جنب، على أراضي أذربيجان. وعليه، فإننا نؤيد الخطوات التي اتخذتها أذربيجان لحماية سلامتها الإقليمية.

لقد حان الوقت للتطلع إلى الأمام ودعم المساعي الدبلوماسية. لقد سنحت فرصة جديدة للتوصل إلى تسوية دائمة. ويقع على عاتقنا التزام تاريخي باغتنام تلك الفرصة وتتويجها بالنجاح. ولذلك نحث الجانب الأرمني وغيره من الأطراف المعنية على عدم إضاعة هذه الفرصة وعدم تكرار أخطاء الماضي والحاضر والعمل سعيا إلى أن ينعم جنوب القوقاز بالسلام والرخاء من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد بوريل فونتيس.

السيد بوريل فونتييس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة في هذه اللحظة الحاسمة.

ما فتئ الاتحاد الأوروبي يتابع التطورات عن كثب. وأود بداية أن أعرب عن تضامني الكامل مع أرمن كاراباخ، الذين ما فتئوا يقاسون من مشاق عصيبة. فهم يعيشون منذ أشهر في عزلة جراء إغلاق ممر لاتشين الذي أسفر عن نقص في الأغذية والأدوية وعرقلة حريتهم في التنقل، فضلا عما يواجهونه من انقطاعات متعددة في إمدادات الغاز والكهرباء. وتتحمل أذربيجان مسؤولية كفالة الاحترام الكامل لحقوق أرمن كاراباخ وأمنهم. وكما أوضحنا مرارا، فإن استعمال القوة لحل المنازعات أمر غير مقبول. وفي ذلك الصدد، أدان الاتحاد الأوروبي العملية العسكرية التي قامت بها أذربيجان، ونأسف للإصابات والخسائر في الأرواح الناجمة عن ذلك التصعيد. وقد أحطنا علما بالإعلانات ذات الصلة عن وقف إطلاق النار ونتوقع أن يستمر وقف الأعمال العدائية والامتناع عن أي نوع من أنواع العنف.

إن السكان المحليين في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، فضلا عن ضمانات احترام حقوقهم وأمنهم. ولذلك نطلب إلى أذربيجان أن تتخذ التدابير الملموسة التالية في ذلك الصدد.

أولا، ينبغي أن تكفل أذربيجان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين، بما في ذلك من خلال إعادة فتح ممر لاتشين بالكامل. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من مواصلة عملها وتوسيع نطاق أنشطتها، حسب ما تقتضيه الحالة الراهنة. ويقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة. وقد أعلنت

المفوضية الأوروبية اليوم عن حزمة أولية من المساعدات الإنسانية لدعم المحتاجين.

ثانيا، ينبغي أن تدخل أذربيجان في حوار شامل وشفاف مع أرمن كاراباخ لتكفل لهم حقوقهم وأمنهم، بما في ذلك حقهم في العيش في ديارهم بكرامة. ونلاحظ أن اجتماعا قد عقداليوم بشأن تلك المسألة.

ودعوني أكون واضحا. يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما سيادة كل من أذربيجان وأرمينيا وسلامتهما الإقليمية، ويتوقع من كافة الجهات الفاعلة أن تحذو حذوه. وندعو أذربيجان إلى إعادة تأكيد التزامها القاطع بالسلامة الإقليمية لأرمينيا والموافقة على ترسيم الحدود الثنائية بين البلدين، تمشيا مع نص إعلان ألما – آتا لعام 1991 وروحه. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا إلى استئناف المفاوضات بين أرمينيا وأذربيجان بشأن جميع المسائل غير المحسومة بهدف إبرام معاهدة سلام. ونظل ملتزمين بمواصلة تيسير الحوار بين جميع الأطراف بغية كفالة تحقيق سلام شامل ومستدام لصالح جميع شعوب المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/00